الأمم المتحدة

A/HRC/RES/48/7

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر – 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

7/48- الأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ينص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ يشير كذلك إلى إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإعلان وبرنامج عمل ديربان،

وإذ يسلم كذلك بالدور الحاسم للجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بمسائل إنهاء الاستعمار،

وإذ يؤكد من جديد أن وجود الاستعمار بأي شكل أو مظهر، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتعارض مع الميثاق، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ يعرب عن أسفه لأن التدابير المتخذة للقضاء على الاستعمار بحلول عام 2020، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 119/65 الصادر في 10 كانون الأول/ديسمبر 2010، لم تكلل بالنجاح،

وإذ يسلم بأن الفترة 2021–2030 هي الفترة التي حددتها الجمعية العامة لتكون العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار[(1)]، وبأن جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى

(1) قرار الجمعية العامة 123/75.

الرجاء إعادة الاستعمال

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية مدعوة إلى تقديم الدعم والمشاركة بنشاط في تنفيذ خطة عمل العقد،

وإذ يشدد على الدور الحاسم الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكفولة للجميع، دون تمييز من أي نوع وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من الأهمية،

وإذ يعترف بقلق بأن تركات الاستعمار، بجميع مظاهرها، مثل الاستغلال الاقتصادي، وعدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، والعنصرية النظمية، وانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية، والشكل المعاصر للرق، والإضرار بالتراث الثقافي، لها أثر سلبي على التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان،

وإذ يسلم بأن الاستعمار قد أدى إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبأن الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي، والشعوب الأصلية كانوا ضحايا للاستعمار وما زالوا ضحايا لآثاره،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية المرتكبة في السياقات الاستعمارية، وإذ يشدد على ضرورة أن تتخذ الدول جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما نساء وأطفال الشعوب الأصلية، وضمان سلامتها، وكشف الحقيقة وإقامة العدالة ومحاسبة الجناة،

1- *يشدد* على الأهمية القصوى للقضاء على الاستعمار ومعالجة الأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان؛

2- *يدعو* الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة وغير ذلك من الجهات المعنية إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان؛

3- *يؤكد من جديد* أن اضطهاد أفراد أي فئة أو جماعة أو طائفة متميزة على أساس عنصري أو قومي أو عرقي أو لغير ذلك من الأسباب التي يعترف على نطاق عالمي بأنها غير جائزة بموجب القانون الدولي، وجريمة الفصل العنصري، يشكلان انتهاكين خطيرين لحقوق الإنسان ويصنفان، في بعض الحالات، ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

4- *يحث* الدول على الامتناع عن الاستيعاب القسري للأشخاص المنتمين إلى أقليات، بمن فيهم الشعوب الأصلية، والعمل على ضمان ألا تتضمن المناهج الدراسية وغيرها من المواد تنميطاً للأقليات والشعوب الأصلية على أساس انتمائها الإثني؛

5- *يدعو* آليات وإجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مواصلة الاهتمام، في تنفيذ ولاياتها، بالأثر السلبي لتركات الاستعمار على التمتع بحقوق الإنسان؛

6- *يقرر* عقد حلقة نقاش في دورته الحادية والخمسين مع تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول الكامل إلى المناقشة، ويدعو الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى إلى المشاركة في حلقة النقاش، وإلى تحديد التحديات التي تواجه التصدي للأثر السلبي لتركات الاستعمار على حقوق الإنسان، وإلى مناقشة سبل المضي قدماً، ويطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد تقرير موجز عن حلقة النقاش، بما في ذلك بصيغة ميسرة، وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والخمسين؛

7- *يطلب* إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توفر جميع الموارد اللازمة للخدمات والمرافق التي تحتاج إليها حلقة النقاش الآنفة الذكر؛

8- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره.

الجلسة 42

8 تشرين الأول/أكتوبر 2021

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 27 صوتاً دون اعتراض، وامتناع 20 عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوروغواي، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، جزر البهاما، السودان، الصومال، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، المكسيك، ملاوي، ناميبيا، نيبال، الهند

الممتنعون عن التصويت:

ألمانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، إيطاليا، البحرين، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، توغو، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، فرنسا، ليبيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، هولندا، اليابان]